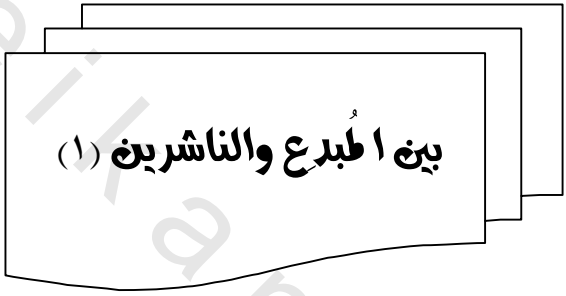

مُعاناة المؤلِّف مع دور النَّشر .. أين يكمُن الخلل ؟

"إذا كانت دور النشر بتتعامل مع الكتاب الكبار والمعروفين بمنتهى الصفاقة هايعملوا معايا أنا إيه؟!! شوف إيه اللي حصل مع مروة رخا وخالد الصاوي ومصطفى فتحي ... أنا لو عشان أنشر ورقيًا من خلال دور نشر هاتعرض لإهانة يبقى بالنَّاقص وأهلاً بالنشر الإلكتروني".

المؤلِّفة المصريَّة/ ياسمين مدكور

obeikandi.com

obeikandl.com

"فجأة ودون مقدمات أعلنت الكاتبة والمُدونة "مروة رخا" عن وضع كتابها (شجرة السم) للتحميل مجانًا على الإنترنت، رغم أن كتابها نفدت منه طبعتان بالكامل منذ صدوره قبل عامين من الآن عبر إحدى دور النَّشر العربيَّة للنشر، لتشن هجومً حادًا على دور النشر وممارساتها، مطلقة العنان لعدد من الكُتَّاب للإعلان عن شكواهم من دور النشر الذين رأوا أنها تسعى لاستغلالهم لجني الأرباح دون مراعاة لحقوقهم....."

استوقفني الخبر المنشور على صفحات صحيفة (اليوم السَّابع) المصريَّة مواكبًا لتصاعُد فضائح دور النَّشر التُّجاريَّة وسوء تعاملها مع المؤلِّفين في الوطن العربي مؤخَّرًا. وإذا كُنتَ مؤلِّفًا ساقه الحظُّ لخوض تجربة النَّشر الورقيّ من قبل عبر إحدى تلك الخرائب؛ فلا بدَّ وأن تتعاطف غُصّة ما في أعماقك مع كلِّ مؤلِّف تعثَّر بتجربة مُشابهة. ولكن.. ولأنّ التّعاطُف مع الذَّات أو مع الآخر لا يكفي بمُفرده لحلِّ مُشكلة، كان لا بدَّ أن نحاول البحث في أصل تلك المُشكلة مُتسائلين بجديَّة عن أسباب تصاعُدها الغابن لحقوق المؤلِّفين.. لماذا حدث ومازال يحدُث ذلك؟. أين يكمُن الخلل؟.. في جهل دور النَّشر التي تسيِّر أمورها وفق مبدأ (البركة) دون نظامٍ جاد، أم في غياب الوازع الأخلاقي لتلك الدُّور؟.. في سذاجة المؤلّف المبتدئ في مجال النّشر؟ أم اضطراره القسري للجوء إلى مؤسسات تمتصُّ محفظته وراحة أعصابه؟.. أم في القوانين التي مازالت تحبو أمام تضخّم عدد تلك الخرائب التجاريَّة وتجاوزاتها على حقوق المؤلِّفين في الوطن العربي دون رادعٍ قادرٍ على كبح جماح تمرُّدها بخطوط حمراء صارمة؟

• • • •

وفي رحلة السُّؤال بحثًا عن جواب؛ التقينا بعددٍ من كُتَّاب الوطن العربيِّ الذين تفضَّلوا بمُشاركتنا آرائهم بشأن تلك القضيَّة، وكان أوّلهم الشَّاعر البحريني علي السّتراوي الذي قال:" أي دار نشر؛ لا تنظر للكاتب من ناحية إنسانية بقدر نظرتها إلى الرِّبح الذي تجنيه مِنْ قِبل هذا الكاتب، لأن أي دار نشر همُّها الربح؛ كم تحصل من قيمة مادية من وراء طبع كتاب الكاتب. والمؤسف أن الكاتب في الكثير من الأحايين يقع فريسة هذه الدور، كون الكاتب يريد أن يكون له اسمًا في الوسط الثقافي ويريد أن يطبع بأي شكل من الأشكال لعدم توفر المال. وللأسف أن بعض دور النشر تتفق مع الكاتب؛ ويرى بعد انقضاء الفترة المحددة للاتِّفاق أنه خُدِع من قبل هذه الدار.

ولكون أكثر وزارات الإعلام في الوطن العربي والخليج تفتقر لآلية تُدعِّم المؤلف، نرى المؤلف يلجأ إلى هذه الدور التي تقدم للكاتب قليلاً من العسل، وكثير من السِّم الناجع. ولكن ترى الكاتب يوافق على رغم علمه بباطن العسل المسموم. وليس هناك كاتب مبتدئ أو كاتب كبير، سيَّان عند دور النشر العربية، لأننا ليس في الغرب الذي يحترم عقل مثقفيه ويشجع على طباعة نتاجهم، داعمًا لهم. فنرى كاتب لأول مرة يكتب في الغرب، تتهافت عليه دور النشر، ويغدق بالدعم من أكثر من جهة، عكس ما يعانيه مؤلفينا في أوطاننا العربية. فالكثير من المُؤلفين وأنا مِنهم تحت يدي أكثر من مخطوطة في الشعر وفي الأدب ولكن لقلة توفير المال عاجز عن طبع هذا النتاج، ما يزيدني ألمًا لحال واقعنا الثقافي. والعجب أن

بعض دور النشر تسعى لطباعة ما يسمى بالشذوذ المختلف الذي يبرز كاسم على الغلاف، مثل (ليالي جنسية في بيت امرأة)، أو (اعترافات امرأة مطلَّقة)، على هذه الشاكلة من العناوين ترقص دور النشر عليها لأنها موقنة من الربح الرخيص دون تعب، وهذا الحال مؤلم للكاتب الملتزم إنسانيًا وأخلاقيًا، يهمُّه أكثر ما يهمُّه قيمة العمل الأدبي".

▪ مطبَّات ماديَّة وفنيَّة

من جانبه أكَّد القاص والصَّحفي الليبي (جُمعة الفاخري):

"لاشكَّ أن عدم معرفة الكتاب الجُدد بتفاصيل النشر يوقعهم في كثير من المَطبَّات الماديَّة والفنيَّة أيَضًا، وبعض الناشرين من ضعاف النفوس يستغلون قلَّة خبرة المنشور له لمصلحتهم بهدف الكسب المادي، وهذا ضربٌ من التحايل.. فهم يستعجلونَ النشر، ويستدنون موعد الإصدار الأول.. فيُستغلون من قبل تجَّار الكتاب برفع سعر طباعة الكتاب أحيانًا، وأحيانًا بغياب الجَوْدة المطلوبة في نوعيَّة الورق ووزنه ودرجة لمعانه، أو في جودة الغلاف ونوعيَّته، وحسن اشتغاله وإخراجه، وأحيانًا في تصفيف الكتاب، وضغط الصفحات، وحجم الخط ونوعه، أو عمليَّة اللصق والخياطة.. وقد تعرَّضت في مُبتدر نشري لأعمالي الأدبية لما يشبه ذلك، والمؤسف في الأمر أن تلكم المواقف حدثت من أصدقاء.. أو كنت أعدُّهم كذلك.. وكل ذلك مرده للتسرُّع عند بعض الكتاب الجدد، وغياب الضمير المهني

والأخلاقي لدى بعض الناشرين، ولا أعمِّم، فلا أنكر أن ثَّمة ناشرين مهنيين ومخلصين لمهنتهم، ويحرصون على سمعتهم وسمعة دورهم.. فيخافون الله في من يبممهم.. وهم قلَّة.

وغياب رقابة المؤسسات الثقافية ذات العلاقة على عمليَّة النشر في الوطن العربي خلق هذا الانفلات، وامتلأت المكتبات بأعداد هائلة من الكتب السيئة الطباعة والإخراج، والمُرتفعة الثمن.. فضلاً عن تزايد أعداد المغدورين نشرًا.. والغادرينَ الذين اتخذوا هذه الحرفة وسيلة للاكتساب المادّي، وطريقة للتحايل والثراء السَّريع".

▪ علاقتها بالمؤلِّف

وفي السِّياق ذاته قال القاص السعودي محمد البشير: " لا نستطيع أن نُشخِّص علاقة دور النشر بالمؤلف دون التعريج على حال القراءة في الأمة العربية، فأمة متوسط قراءة فردها في العام ربع صفحة مقابل أحد عشر كتابًا في أمريكا وثمانية كتب في بريطانيا، أمة لا تُقم للكتاب وزنًا؛ لا تترجى من دور نشرها أن تُقم لمؤلفيها كبير قيمة.

عندما أعلم أن كاتبًا عربيًا كالروائي أحمد أبو دهمان حظي بامتيازات دائمة بعد نشره لرواية فقط بالفرنسية لقيت رواجًا هناك.. عندما أعلم بذلك التعامل، وأقرنه بتعامل الدور لدينا؛ آسى على وضعنا أسًا شديدًا. دور نشرنا لا تعدو في أغلبها تجارًا يريدون الربح بغض النظر عن أي غرض

آخر، فلا نستغرب ذلك الإجحاف الذي تعامل به مؤلفيها. يحدث ذلك لضعف موقف المؤلف الذي يحلم بنشر كتابه بغض النظر عن الوسيلة، فلا يبالي أن يدفع مبلغًا أو يفقد حقوقًا، ولا يسأل – بالطبع – عن تفاصيل ما بعد الطبع، ولا يقرأ العقد جيدًا، وإن قرأه فلا مُنصف له من سلطة أعلى – تفوق سلطة الناشر – يلجأ إليها وقت التقاضي، فكل الظروف المحيطة بعملية النشر تُغلِّب كفة الناشر، وتهمل حق المؤلف الذي أهمل حقه من الأساس، ودور النشر تتعامل بهذا الإجحاف؛ لأنها تعلم يقينًا أن سوق الكتاب ليس بالسوق الذي يطمع فيه، وأن المؤلف يعلم أن كتابه لا يباع بصورة تطمعه حتى في المطالبة بحقوقه، فيغض حينها الطرف، ويرضى بما دفعه؛ ليسجل حضورًا في السَّاحة الثقافية لا أكثر.

أمّا عن الخلل فهو يكمُن في كل ما ذكرته.. فجهل دور النشر في حاجة الكتاب إلى تسويق جيد لسلعة لا إقبال عليها ساق إلى الرِّضا بما يُباع من قليل كتب، والرِّضا بالمبلغ الذي يدفعه بعض المؤلفين قبل الطباعة، والرِّضا بما يبتاعه المؤلف من كتابه؛ ليهديه أصحابه، فهذا يمثل ضمانة لدار النشر بجني ربح قليل يحفظ لها البقاء في السوق، ودخل يحفظ لها البقاء فوق خط خطر الكساد، فعدد من الكتاب يدفعون ويشترون كفيل بضمان دخل جيد. أما سذاجة المُبتدئ، فلا أظن أن المُبتدئ وحده الساذج، فالتجربة مكرورة، فالمُبتدئ كغيره من المؤلفين الذين يُعانون من غياب حقوقهم، فالمؤلف العربي يظل مبتدئًا حتى يموت، ولا عزاء له، واضطراره القسري للإمضاء حيثما اتفق من طرق النشر يقوده إلى الرِّضا بتقليب الهموم مع

زملائه المؤلفين، والحديث عن ظلم هذه الدور، وجلدها بسياط حديثه بين الفينة والأخرى، ويعلم أنه يجلد في ميت لا يضره الجلد بعد موت الطموح، فدور النشر لا تطمح في أكبر مما تقوم به، ولا تسعى لترويج يزيد مبيعاتها، فحين ننظر إلى استماتة شركات المشروبات الغازية في ترويج منتجها المنتشر دون ترويج نستغرب عدم بذل أقل جهد من دور النشر في الترويج لمنتج لا يروَّج!

غياب الجهات الرقابية التي تردع الناشر تهبه فرصة المزيد من الإجحاف في حق المؤلف، وهذه الجهات مغيبة لغياب الوعي بأهمية الكتاب، فحين يهون الكتاب يهون ما بعده، وأنا أبصر خلف هذا الهوان أيدٍ خفية تخمد أوار الحرف، فمعدل النشر العربي ضئيل جدًا، وهذه الضآلة تضمن بقاء المجتمع أعمى يقاد، وينتظر من يسوقه، وهذا يضمنه رخص الكتاب وقلة قيمته المادية والمعنوية، وحسبي أن أضرب مثلاً بكتاب مترجم اقتنيته مجانًا عبر الشبكة العنكبوتية في قرصنة باحتراف عربي لنا اليد الطولى فيها، وحين هممت بمقابلة النسخة على النسخة الأصلية بعد استياء من الترجمة وجدته بـــ ١٩٥ دولارًا غير مشمول قيمة الشحن، ولا سبيل للحصول عليه دون دفع هذا المبلغ.

وعلى هذا قس بين أمّة تقدر الكتاب وتهبه حقه، وأمة يسعى المؤلف بنفسه، ويسعد عندما ينتشر كتابه مقرصنًا لعله يُقرأ".

▪ قوانين مُنظمة

في حين قال الرِّوائي المصري محمَّد العشري: "أعتقد أنَّ التفسير المنطقي هو غياب القوانين التي تُنظِّم عملية النشر، بحيث تضع المعايير والشروط، وتجعل العلاقة بين الكاتب والناشر علاقة منتظمة لدى الكثير من دور النشر الناشئة، التي تحاول أن تنمو على حِساب الكتاب والمؤلفين، سَواء بالجور على حقوقهم المادية، ونشر كتاباتهم دون حقوق مادية تعود للمؤلف، أو دعوة هؤلاء الكتاب للمشاركة في دفع تكاليف نشر مؤلفاتهم تحت مسميات عديدة، مبتكرة، تجعل الناشر يدفع بالكتاب بأقل تكلفة ممكنة من ناحيته أو يضمن تكاليف النشر من الكاتب. أيضًا، تخلي دور النشر الحكومية عن دورها في إتاحة فرص النشر أمام الجميع بانتظام وفق خطط مسبقة غير خاضعة للأهواء والعلاقات، دون تفرقة بين كاتب وآخر، راسخ أو جديد.

لكن، هناك العديد من دور النشر، التي تحترم الكاتب، وتتعامل معه بشكل لائق، وتتحمل تكاليف وطبع الكتاب، أيضًا، تهتم بنشر الكتاب بصورة لافتة، وتهتم بتوزيعه وانتشاره وتوفيره في أكثر من بلد، وأكثر من مكان في نفس الوقت. مع احترام الكاتب من حيث إطلاعه على حركة توزيع ومبيعات أعماله بشكل سنوي، مع صرف مستحقاته المالية ونسبته من المبيعات وفق المنصوص عليه في العقد، أذكر ذلك من خلال تجربتي المميزة، التي أراحتني كثيرًا مع ناشري "الدار العربية للعلوم– ناشرون" في

بيروت، منذ عام ٢٠٠٧، مع رواياتي: "تفاحة الصحراء"، "غادة الأساطير الحالمة"، و"خيال ساخن".

▪ الأرباح أوَّلاً!

من جهته أوضح الرِّوائي المصريِّ فؤاد قنديل: "قمتُ بالعمل؛ بل وأسّستُ إدارات للنشر وأدرتها في المؤسَّسات الحكومية المصرية وكنت مستشارًا لعدد من دور النشر الخاصة لأعوام كثيرة متفرِّقة، لهذا أقول: تفرض الموضوعيَّة علينا ألا نصدر الأحكام على إطلاقها أو على كل من تعنيهم القضية لأني من واقع التجربة لمست الأمانة والمصداقية والشرف لدي القليل منهم، لكن الأغلبية بالطبع يتعاملون مع الكتاب بشكل جائر، ويميلون إلى اعتبار الكاتب فريسة يتعين ذبحها وسلخها والإفادة بكل ما فيها وحتى نهاية عمره إذا أمكن، ولا تهتز لهم شعرة وهم يتعللون ويكذبون ويخفون الحقائق وقد يجاملونه بتقديم بعض الإصدارات الجديدة ونتائج السنة حتى لا يبتئس تمامًا، فضلاً عن حديثهم عن المجد الأدبي الذي تهون إلى جانبه كل أموال العالم .

يكمن هذا أولاً وقبل أي عامل آخر في الرغبة العميقة والراسخة للحصول على أكبر الأرباح، فهيمنة العنصر المادي على عناصر أخرى كان يجب أن يكون لها اعتبار مثل حب الكتاب ذاته ومن ثم احترام حقوق المؤلف، هذه المادية الغالبة هي الأساس الأول والأخير وهي الهدف الأسمى، وإلا فما

السِّرُ في تضخم هذه الدور عددًا وأموالاً، وقليلون من يعنيهم أمر الكتاب من حيث هو مصدر رفيع للمعرفة.

أما الإشارة إلى جهل دور النشر فهذا أمرٌ لا محل له من الإعراب لأن القضية واضحة والمهنة مكشوفة إلى حد كبير والمال معلم لصاحبه دائمًا، ولا يدخل مجال النشر إلا العارف من أين تؤكل الكتف، وما دام هذا هو ما يحدث فإنه دليل في أغلب الحالات على غياب الوازع الأخلاقي.

أما عن سذاجة الكاتب فحدِّث ولا حرج، وليس الكاتب المبتدئ فقط بل الكبار منهم معرضون للذبح، أقصد للاستيلاء على حقوقهم والكذب عليهم، والناشر يعلم أن الكاتب يتلهف على نشر كتابه خاصة في السنوات الأولى من تاريخه، ومن هنا فهو مضطر للإذعان لشروط الناشر، وبصورة عامة يذعن تقريبًا كلُّ الكتاب لأن فرحهم بصدور الكتب أهم من أي حسابات.

وليس من شك أن الأمر برمته بحاجة إلى قوانين تُنظم وتُلزم وتحفظ الحقوق. وأتصور أهمية أن يقوم الكُتَّاب بدور قوي وواضح عبر كل الوسائل لوقف الناشرين عند حدودهم، وأهم الوسائل الاستعانة برجال القانون لوضع صيغة لعقد مثالي يرضي كل الأطراف، وهذه مهمة يجب أن يطلع بها أولاً اتحاد الأدباء والكتاب العرب، وأيضًا اتحاد الناشرين العرب. وأظن أن ذلك العقد قد تم وضعه ولا بد أن هناك أيدٍ تعبث في الخفاء، إذ لم يرَ النور حتى الآن".

obeikandl.com

بين المُبدع و الناشرين (٢)

بعد تجارب مُجحفة مع "خرائب" عربيَّة للنشر والتوزيع

مؤلّفون مغبونون يتساءلون :

أين هي الجهات المختصة برعاية حقوق المؤلِّف في وطننا العربي؟

" قليلون فعلا هم من يتحركون ويتخذون مواقف إيجابية ... أنت مش هاتصلّح الكون!!
أتفق وبشدة مع هذه العبارة البلهاء، لكن مش معنى إني مش هأقدر أصلّح إني أعيش عمري كله أتسك على قفايا !!".

محمد رجب – صحفي مصري

من مقدِّمة حوار أجراه بعنوان : إوعى تعمل ميّت

obeikandl.com

obeikandl.com

تأليفُ الكُتُب..عملٌ يُصنَّف ضمن أرقى عشر مِهن في الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة، حيث المؤلِّفون المُجتهدون يعتاشون على عائدات مؤلَّفاتهم، وحيث يتمتَّعون برعاية الجهات الرَّسميَّة الكفيلة بالمُحافظة قانونًا على حقوق المؤلِّف واحترامه.

بينما يتقلَّب المؤلِّف في وطننا العربي بين درجات الإحباط القاصم لطموحاته، ويواجه الظلم، والغبن، وانعدام التقدير على أكثر من صعيد، ومن أخطر الجهات التي تسرح وتمرح في افتراس حقوق المؤلِّفين في وطننا العربي دون أدنى رادع هي دور النَّشر التي تحوَّلت إلى "خرائب" نشرٍ عربيَّة، وتعوَّدت الإيغال في فسادها وامتصاص حقوق مؤلِّفيها دون حدود، ودون أن تُفعِّل تلك القوانين التي يسمع المؤلِّف أنها وُجِدت لحفظ حقوقه، ثمَّ يكتشف أنَّ وجودها شقيق رابع للغول، والعنقاء، والخل الوفيّ.

انطلاقًا من تلك القضيَّة، توجَّهنا إلى عددٍ من المؤلِّفين العرب؛ لنسمع حكاياتهم الشخصيَّة مع بعض خرائب النشر تلك في أكثر من دولةٍ عربيَّة. وكان ما سمعناه حقائق تنطق بالدهشة.. الحُزن.. الصدمة.. الحسْرة.. إضافةً إلى الغيظ والشعور بالإهانة والرّثاء.

• • • •

الرِّوائي السّعودي "ي.خ"، رفض ذكر اسمه الصَّريح على صفحات كتابنا تفاديًا للمشكلات مع الجهة التي مضغت حقوقه، لكنَّه في الوقت ذاته عبَّر عن سروره البالغ بفُرصة سرد حكايته كاملة ولو من باب إطلاق مشاعره السلبيَّة بعد تلك التجربة المؤذية.

بدأ "ي.خ" حكايته قائلاً: "في البداية، عندما قررتُ خوض مجال النشر لروايتي الأولى، لم أعرف أين أذهب، وما هي الطريقة المُثلى للتعامل مع الطباعة والنشر. جربتُ زيارة بعض المطابع التجارية في المنطقة الشرقية للتعرف على طريقة الطباعة والتكاليف، فصُدمت بالأسعار المهولة، والجودة المتدنية للمنتج المطبوع عندهم. كما أن هناك مشكلة أخرى تكمن في استلام الكمية الكبيرة من النسخ من المطبعة ومن ثم توزيعها بنفسي على المكتبات أو التعاقد مع شركة متخصصة للتوزيع، وأين هي هذه الشركة؟.. يعني الكثير من الأمور المجهولة على المؤلف الذي يخوض التجربة للمرة الأولى.

وعن طريق الموظف في وزارة الإعلام في الدَّمَّام، اقترح عليَّ التعامل مع إحدى دور النشر والتوزيع السعوديَّة، حيث أنهم متخصصون في نشر الروايات، فأخذت رقمهم من إحدى مطبوعاتهم لدى الموظف وقمت بالاتصال بهم .. وبدأت المرحلة الثانية من المعاناة ".

▪ وُعـودٌ .. ثُـمَّ صُـدود!

ويُكمل الرُّوائي "ي.خ" : "في البداية؛ تعامل مسؤول خدمة المؤلفين معي بشكلٍ مغرٍ، قام بتضخيم حجم خـدماتهم، واعـدًا بـأنهم سـيقدمونني للجمهور بشكلٍ كبير، وسيدعمون روايتي ماديًـا، وسـيقومون بوضـع البوسترات والإعلانات في كل مكان، والعديد من الوعود التي يسيل لها اللعاب.. ولما أرسلت لهم نسخة إلكترونية من روايتي ليطالعوها، وافقـوا عليها، ولكن .. على شرط أن أتحمل أنا تكاليف الطباعة كاملة! لأنهم لا يستطيعون تقديم الدعم المادي حاليًا بسبب نفاد الميزانية المخصصة لذلك! ولأنني كنت أحلم بطبع ونشر روايتي فقد قررت دفع التكاليف والمـضي قدمًا في تحقيق الحلم .. ولكن ..

حصل هذا بعد رحلة طويلة من التأخير مع الدار بسبب السفر المفـاجئ لمسؤول خدمة المؤلفين إلى منطقة أخرى، حيث أصبح لا يرد على جواله، ولا يجيب على الرَّسائل الإلكترونيَّة المُرسلة له!.. وقد حـاول مـسؤول النشر مساعدتي في إنهاء أمور تجهيز النسخة للطباعة، مثل الصف الضوئي والتدقيق اللغوي وتصميم الغلاف، لكن في النهاية لم يتمكن مـن اتخـاذ القرار النهائي للغلاف حتى عاد مسؤول خدمة المؤلفين من سفره الطويل الذي امتد ثلاثة شهور!"

▪ حرق أعصاب!

ويستمر في سرد فصول حكايته قائلاً: "وخلال تلك الفترة، كنت أحضر إلى مقر الدار في مدينة الدَّمَّام قادمًا من الجبيل (حوالي ١٢٠ كم) عدة مرات؛ إما لاستلام نسخة مطبوعة لمراجعتها، أو لإعادة النسخة المراجعة، أو للاجتماع مع مسؤول النشر، وكلما طلبت منهم إرسال النسخة لي عبر مكتب (دي. إتش. إل) القريب منهم، يُقابل طلبي بالرفض!

المهم .. جاء وقت الطباعة.. ودخلنا في مرحلة جديدة من المتاعب.. المطبعة مُزدحمة بكُتُبٍ أخرى تحت الطبع، المكتبة بها خلل في المكائن، المكتبة تنتقل إلى مقر جديد، والعديد من المعاذير، والمشكلات، والتأخير.. وفي النهاية.. اعترف لي مسؤول خدمة المؤلفين بأن خطأً حصل في عملية الطباعة لروايتي، مما دعاهم إلى إعادة عملية الطباعة من جديد!!

وهكذا .. استغرقت عملية الطباعة عدة أشهر أخرى ضاعفت من التأخير للمشروع، ومن حرقة دمي وأعصابي!! أضف إلى هذا أن مسؤول خدمة المؤلفين لا يرد على الاتصالات إلا ما ندر، ولا يرد على الإيميلات إلا بعد إرسال عدة إيميلات تذكيرية!.. يعني كثير من التجاهل، وتقليل لقيمة المؤلِّف، "تحسس الواحد إنه قاعد يشحت منهم!!"

وبعد وصول النسخ المطبوعة وجدت أن بعضها يحتوي على أخطاء مطبعية مثل انحراف السطور إلى خارج الصفحة، أو طباعة صفحة فوق صفحة أخرى، والغلاف في معظم النسخ متسخ وبه أضرار، وغيرها من المشكلات في جودة الطباعة!! على الرغم من ارتفاع تكلفتها!!".

▪ ضربةٌ قاضية!

ويسترسل الرّوائي السعودي بحسرة: "حسبي الله ونعم الوكيل فيهم بس.. ولما جاء دور التوزيع والنشر.. أخذ الموضوع وقتًا طويلاً أيضًا.. وحين سألت الرَّجُل: "ها.. وين الإعلانات والبوسترات والحاجات هذي؟".. قال لي: "هذي إنت تتحمل تكاليفها وليس الدار!!".. لا حول ولا قوة إلا بالله.. والله بدأت أطبع بطاقات دعائية صغيرة للرِّواية من جيبي الخاص وأوزعها بنفسي، وصرت أدخل منتديات وأنشر الخبر عن الرواية وأتحاور مع القراء ، يعني مجهودات الدعاية والإعلان والانتشار كلها أنا الذي تحمّلتها في سبيل تحقيق الانتشار والنجاح للرواية.

والضربة القاضية لي معهم كانت في العقد المجحف الذي غبن حقوقي الماديَّة إلى حدٍ كبير.. لكنني ضحيت بالمردود المادي وقتها لأني كنت أتعجّل تحقيق حلم النشر لروايتي.. وقدر الله وما شاء فعل .

في روايتي الثانية تعاملت مع دار نشر مختلفة، وحصلت منهم على عقد أفضل بكثير من الدَّار السَّابقة، ومسؤول خدمة المؤلفين في الدار شخص رائع .. يعطي المؤلف كل التقدير والتعاون الذي يستحقه.. لأنه كان أحد ضحايا الدَّار التي خُدعتُ بها من قبل".

▪ رُبع قرنٍ من الغُبن !

ومن حكاية الرِّوائي السعودي إلى تجربة الكاتب والأكاديمي العراقي (الدُّكتور عبد الرِّضا علي) الذي رحَّب بسرد حكايته قائلاً: "في سنة ١٩٨٣م، وخلال إقامة معرض الكتاب الدولي في جامعة الموصل(العراق)، زارني أحد أصحاب دون النَّشر اللبنانيَّة عارضًا عليَّ إعادة طبع كتابي الموسوم بـ(الأسطورة في شعر السيَّاب) طبعة ثانية، علمًا أنَّ دار الشؤون الثقافيَّة في بغداد قد أصدرت طبعته الأولى سنة ١٩٧٨م، فوافقتُ على العرض، وتسلَّمتُ منه مبلغًا هزيلاً تافهًا أخجلُ من ذكره، ووقَّعتُ العقد متنازلاً له عن أربع طبعات فقط، بواقع ألفي نسخة للطبعة الواحدة، أي بمجموعٍ كلّي حُدِّد بثمانية آلاف نسخةٍ ليس أكثر.

وها قد مضى على العقد ربع قرن بالتمام والكمال، والنَّاشر اللبناني المذكور يصوِّر الكتاب تصويرًا رديئًا، ويوزِّعه ويبيعه دونما أيَّة حقوقٍ يدفعها لي، علمًا أنَّه لم يقُم بطبع الكتاب، إنَّما اكتفي بتصوير طبعته الأولى، وتغيير الغلاف فقط.

وحينما زرتُ بيروت في آذار الماضي لتسلُّم بعض نسخي من كتابي الجديد الذي أصدرته المؤسَّسة العربيَّة للدراسات والنشر (الذي أكلت القوافي لسانه وآخرون). عملتُ جاهدًا على اللقاء بهذا الرجُل، لاستيضاح بعض الأمور منه فيما يخصُّ الكتاب، وحقوق المؤلِّف.. وحين التقيتُه (وقد أصبح رجل أعمال كبيرًا) أعلمته برغبتي في إعادة طبع الكتاب عند ناشرٍ غيره

أبدى رغبةً في طبعهِ ثالثةً، لكون الكتاب مطلوبًا، فقال لي: لماذا تعيد طبعه؟ أنا على استعداد أن أزوِّد الناشر الجديد بالنسخ التي يطلبها... تصوّروا! بعد مضيّ ربع قرنٍ على العقد ولا يزال (رجل الأعمال الكبير) يحلب من ضرع "الأسطورة في شعر السيَّاب"، ويمنع من إعـــادة طبعـــه دون وازع يمنعه، لكوني عراقيًّا لم يوقِّع بلدي على اتّفاقيَّة حقوق المؤلِّف الدوليَّة، فضلاً عن أنَّ الشخص ذاته فعل الشيء نفسه مع أساتذتي: (مهدي المخزومي)، و(عليّ جواد الطاهر)، و(جلال خيَّاط) الذين رحلوا إلى عالم الخلد وتركوا لديه مؤلَّفاتهم من غير أن يقدِّم لورثتهم الحقوق المترتِّبة على ما نشره مـــن كتبهم".

ويؤكِّد في ختام حديثه: "هكذا هم أكثر الناشرين العرب. وفي الجعبة أمثلةٌ أخرى".

▪ رجُلٌ وقـور!

الشاعر والناقد الدكتور مقداد رحيم كانت له حكاياتٍ ثريَّة بالأحداث مع أكثر من خرابة نشر عربيَّة، استهلها بحكايته مع إحدى دور النشر اللبنانيَّة قائلاً:

"اتفقتُ مع إحدى دور النّشر ببيروت وكان صاحبها، وهو رجل طيب وقور، يتردد على بغداد والقاهرة، حيث كنت ألتقيه في كلتيهما، على طبع كتابي "الموشحات في بلاد الشام"، وبعد مدةٍ لم يلبث في ذهني مقدارها

عرضتُ على الدار نفسها، والرجل الطيب الوقور نفسه، كتابي "النوريات في الشعر الأندلسي"، فطبع الثاني في العام ١٩٨٦ وكنت في القاهرة ورأيته موزعًا في مكتباتها آنذاك، بينما طبع الأول في العام ١٩٨٧، ورأيته موزعًا في بغداد بعد عودتي من القاهرة، والكتابان وردا في قائمة منشورات هذه الدار مذيَّلين بسعر البيع بالدولار الأمريكي: وكان سعر الأول ستة دولارات والثاني اثني عشر دولارًا.

ويُكمل الدكتور رحيم: "عند مطالبتي بحقوقي المادية امتنع الرجل الطيب الوقور من دفع حقوقي بالدولار وهو العملة التي يبيع بها الكتب، وأصرَّ على الدفع بالدينار العراقي، وكان الدينار آنذاك يساوي أكثر من ثلاثة دولارات عند التحويل، ولكنه لا يساوي سنتًا واحدًا عند التعامل به في العِراق، وكان التحويل إلى العملة الصعبة من المُحرَّمات في العراق والحرب قائمة، فعرض عليَّ مبلغ تسعمائة دينار عن الكتابين، وهو مبلغ حقير جدًا، فرفضت استلامه، وصادف وجود الدكتور يونس أحمد السامرَّائي، وهو أستاذي، فهمس في ذهني أنْ أتسلَّم المبلغ وذكر لي مثلاً عراقيًا يناسب الحال، لا أجد من المناسب ذكره هنا. فتسلّمتُ المبلغ على كراهية ومضض".

▪ بعد عشرِ سنوات !

ويسترسل الدكتور رحيم: "بعد انقضاء عشر سنوات أرسلتُ إلى هذه الدَّار خطابًا أسأل فيه عن إمكان طبع الكتابين طبعة ثانية، لظني أن المخازن

أفرغتْ حمولتها منه، خاصة وقد بلغني اهتمام الجامعات العربية وأسواق الكتب بالكتابين، ونفادهما من الأسواق، وكنت أدركت هذا بنفسي من خلال زياراتي إلى ليبيا وتونس والمغرب ومصر والأردن وسوريا على سبيل المثال. وأنا أعرف أن مثل هذه الدُّور الضخمة تشارك في جميع معارض الكتب التي تقام في أقطار الوطن العربي دون ارتجاع ما لم يتم بيعه، وأنها لا تطبع أقل من خمسة ألاف نسخة من كل كتاب، أو هي تطبع المزيد من الكتاب الذي تلتهمه الأسواق بسرعة تحت غطاء "الطبعة الأولى".

جاء الرد في خطاب من الرّجُل نفسه بأن المطبوع من كلا الكتابين هو ٢١٠٠ نسخة والباقي من أحدهما ١٢٤٠ نسخة ومن الثاني ١٢٤١ نسخة في مخازن الدَّار، وبالحساب البسيط يتبين أن المبيع من كل منهما لم يبلغ الألف نسخة خلال السَّنوات العشر المذكورة.

أنا لم أصدِّقْ الخبر طبعًا، ورأيت أن من المناسب بعد ذلك أن أمتنع عن التعامل مع هذه الدار وإنْ كان صاحبها رجلاً طيبًا ووقورًا!".

▪ ما بعد البشاشة!

ومن بيروت إلى تونس، وحكاية أخرى يسردها الدكتور رحيم في السِّياق ذاته: "كنتُ أعمل أستاذًا في إحدى الجامعات الليبية وكنت أتردد على تونس. وفي إحدى زياراتي إليها تعرفت إلى أستاذ جامعي مثلي، يعمل في الجامعة التونسية، ويملك دارًا لنشر الكتب. كان صديقي الروائي طيب الذكر (الأستاذ عبد الرحمن مجيد الربيعي) قد سبقني إليه، فأفرحني جدًا أن

أعثر على ناشر يحمل الصفة الأكاديمية والتربوية، وحفزني ذلك على التعامل معه دون طويل تفكير أو تأخير.

زرتُ الأستاذ في مكتبه في يوم من أيام صَيف العام ١٩٩٤ فوجدته في غاية في اللطف والكرم، وعرضتُ عليه طبع ديواني "مَجمرة النبض" فهشَّ وبشَّ ورحَّب وأطنب، واطلع على مخطوطة الديوان فأبدى إعجابه، وتحمس لإبرام عقد بيني وبيني لطبعه. سررتُ كثيرًا بالأمر، ولم أناقشه في أمر حقوقي المادية المنصوص عليها في العقد المطبوع سلفًا، وهي عشرة بالمائة من سعر الغلاف، وقلت في نفسي "خيرٌ قليل خيرٌ من لا خير"، فتركت المخطوطة بين يديه وودعته على أمل أن يرسل إليَّ تجارب الطبع بعد مدة، لأقوم بتصحيحها والموافقة النهائية على الطبع، فجوبهتُ بسلسلة من التسويفات من خلال اتصالاتي الهاتفية الدّولية وزياراتي المُباشرة تحت أعذار ساذجة. وفي إحدى المُكالمات الدولية التي أجريتها معه أخبرني بأنَّ عليَّ أن أدفع نصف تكاليف الطبع قبل أن يطبع منه حرفًا واحدًا، والسَّبب هو تكاليف الحياة وارتفاع الأسعار!

رفضتُ العرض لا لأن المبلغ المَطلوب كان كبيرًا، ولأن مَسألة أن يدفع المؤلف من جيبه أمر غير منطقي آنذاك، بل لأن الأستاذ التربوي لم يكن تربويًا ولم يكن صَادقًا، وأكثر ما آلمني منه أنه كتبَ في العقد كلمة "النبض" بالظاء لا بالضاد!".

ويستطرد الدكتور رحيم قائلاً: "بعد اثني عشر عامًا دُعيتُ إلى حضور مؤتمر دولي في العاصمة الأردنية عمَّان عقدته جامعة فيلادلفيا، فحضرتُه

وانتهزتُ فرصة وجودي هناك فاتصلتُ بالأديب الأردني الكبير ذي الأخلاق الكريمة الأستاذ إلياس فركوح الذي آل على نفسه أن يزورني في محل إقامتي في الفندق لنتفق على إصدار الديوان من خلال دار "أزمنة" التي يرعاها أو يرعى الثقافة من خلالها، فصدر الديوان في العام نفسه عن هذه الدار دون أن أتكلف زيارة الإدارة أو المكتب، لكرم أخلاق الأديب الكبير وتواضعه. والذي له الفضل كذلك في إصدار كتابي "نقد الشعر في الأندلس– قضايا ومواقف".

▪ مؤسسة حكوميَّة عاجزة!

ونبقى مع الدكتور مقداد رحيم في تونس أيضًا، لكن مع مؤسسة حكومية سرد حكايته معها قائلاً: "لاشك في أنَّ "المجمع الـــتونسي للعلوم والآداب والفنون" اسم عظيم جذاب، وقد وقعت في شراك جاذبيته فتوجهتُ إليه في العام ١٩٩٥ بكتابي "اتجاهات نقد الشعر في الأندلس" بعد ست سنوات من تأليفه، وهو مؤسسة رسمية حكومية، فتكونَ لي أملٌ قويٌ بأن يُطبع الكتاب ويصدر عن مجمع ضخم كبير كهذا سنوات انتظار.. وبعد انتظار أشهر جاءني خطاب منه يُطيل الاعتذار عن طبعه ونشره لأن "الإمكانات الحالية للمجمع" لاتسمح بذلك، فعجبتُ كيف تكون مؤسسة حكومية عاجزة عن تحقيق أهدافها الاعتيادية بسبب ضعف الإمكانات!

وأعترف أن الحفاوة التي كان يستقبلني بها الإخوة التونسيون لم أرَ مثيلاً لها على الإطلاق ولا أستثني المشتغلين في هذا المجمع أبدًا.

توجهتُ إلى مؤسسة حكومية أخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة وهي مجمع كذلك، وأعني "المجمع الثقافي" في أبو ظبي، فلم تتأخر عن طبعه فصدر في العام ٢٠٠٠، وأشهد أن ما نلته منها من حقوق مادية عن هذا الكتاب كان أكبر مبلغ عن كتابٍ أتسلمه في حياتي كلها، مع أن المبلغ كان أقل من نصف مرتبي الشهري! وكان لها الفضل كذلك في نشر كتابي "مصادر التراث الأندلسي" في العام ١٩٩٩".

▪ مشغولون بغير كتابك!

ثم نذهب مع الدكتور رحيم إلى الأردن في حكايةٍ واقعيةٍ جديدة: "رأيتُ أن "أغتنم" فرصة وجودي في عمَّان مرة أخرى في ربيع العام ١٩٩٧ فأتفق مع إحدى دور النَّشر الأردنيَّة على طبع ديواني "بكاء النخيل"، فقمت بزيارة الأستاذ "أبو العبد" مدير الدار في مكتبه في عمَّان، وعرضت عليه طبع هذا الديوان ونشره من خلال هذه الدار الرصينة، فوافق الرجل على أن أترك لديه القرص المدمج وهو يحتوي على مخطوطة الديوان لغرض نشره.

وبعد أن عدتُ إلى دار غربتي بمدة ليست قصيرة كتبت إلى الأستاذ أسأله عما تم بهذا الشأن، فتفضل بالجواب، وكان اعتذارًا عن طبع "بكاء النخيل" لأن الدار مشغولة هذا العام بطبع سِواه.

أشهد أنني لم أدفع له مالاً على سبيل المقدمة، ولم أسأله عن الحقوق المادية في اللقاء الأول، على أنْ يكون هذا بعد الإطلاع على نص الديوان والموافقة على طبعه".

▪ انتظار.. دون اعتذار

ونبقى مع الدكتور رحيم في الأردن.. للمرَّة الثانية: "اتفقتُ مع صاحب دار نشر أخرى في عمَّان، وهو رجل خيِّر كما يبدو لأول وهلة، على طبع كتابي "رثاء النفس في الشعر الأندلسي"، ووافقت على جميع شروطه بما في ذلك حصولي على خمس عشرة نسخة فقط من الكتاب هدية المؤلف من الدار! ولا بأس فالأهم عندي أن يُطبع الكتاب وهو من مؤلفاتي التي أعتز بها جدًا، وكانت أستاذة وزميلة فاضلة معروفة بفضلها وعلمها قد أرشدتني إليه وكان طبعَ لها كتابًا أو أكثر من كتاب، كما غرَّني قوله لي في أول لقاء بيننا: "جئتَ إلى المكان الصحيح يا دكتور".

طُبع "رثاء النفس" في مفتتح العام ٢٠٠٧ بعد معاناة طويلة الأمد سببها كثرة المواعيد ومخالفتها، وأخذ يدور في معارض الكتب العربيَّة، وصرتُ أتصل بـــ"الرجل الخيِّر" عبر نداءات دولية أسأله عن حقوقي المادية

المنصوص عليها في العقد، فتتكرر تسويفاته ومواعيده، فمرة يطلب مهلة أسبوع، فأسبوعين، فمعرض كتاب قادم، فمعرضين، فثلاثة، حتى إنني زرت عمان فاتصلت به من هناك فوعدني بالمجيء للقائه في مكتبه وجئت إلى الموعد وانتظرتُ طويلاً فلم يجيء ولا تحامل على نفسه بالاتصال والاعتذار!".

▪ شعورٌ بالإهانة!

ويُكمل: "أخذتُ أتصل به هاتفيًا من السويد فلا يرد، وأكتب له رسائل تلفونية فيهمل الرد على بعضها ويرد على البعض الآخر، ففي السادس من شهر أكتوبر ٢٠٠٨ كتب لي رسالة تلفونية بلهجته نصها: "بأكد انو حقك حيصلك في الحد الأعلى عند معرض القاهرة"، وبعد ثلاثة أيام كتب لي "اللهم أغننا بحلالك عن حرامك وبفضلك عمن سواك وأعنَّا على السداد يا رب"، فاستبشرتُ خيرًا كثيرًا من الرجل الخيِّر هذا، وانتظرتُ افتتاح معرض الكتاب في القاهرة، ثم مضى ومضت بعده عدة أسابيع ولم يصدر من الرجل الخيِّر أي خبر، فبعثتُ إليه برسالة أذكّره فلعله نسي، فجاء رده في رسالة في الخامس من شهر آذار/ مارس ٢٠٠٩ يقول فيها: "أهلاً وسهلاً دكتور خلال أسبوع يكون بحسابك فلوس"، وقد أوشك العام على الانتهاء وحسابي المَصْرفي ينتظر فلوس الرجل الخيِّر، ولعله سيبقى منتظرًا إلى الأبد. فشعرتُ بالإهانة ورثيتُ نفسي بسبب كتاب "رثاء النفس!

بعد هذا قررتُ ألاّ أوقع أي عقد مع أي ناشر عربي، فما الفائدة من توقيع العقود إنْ كانت لمجرد الذكرى؟!"

ويختم الدكتور رحيم حديثه بقوله: "وهناك تجارب، أو إخفاقات أخرى لم أشأ أن أتحدث عنها لأنها تمس من كنتُ أعُدُّهم أصدقاء أوفياء".

obeikandl.com